جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر : محاسبة

إعداد الطلبة :

- ✓ جمال عبد الناصر لجدل الصيد
- ✓ حكيم سعود
- ✓ يونس يوسفي

الأستاذ المشرف

د/ علي العبسي

اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د/مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة حمه لخضر	رئيسا
د/علي العبسي	أستاذ محاضر ب	جامعة حمه لخضر	مشرفا مقررا
د/وليد مرغني	أستاذ محاضر ب	جامعة حمه لخضر	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

شكـــر وعرفـــان

قال تعالى:﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

سورة إبراهيم الآية 07

كل الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا درب المعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب وإتمامه، فالحمد لله كما يليق لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

ومن إتمام الشكر لله تعالى نتقدم ببالغ الشكر وعظيم التقدير للأستاذ المشرف **" علي العبسي"** سائلين الله أن يديمه ذخرا للعلم والوطن، ويجعلنا وإياه من أهل القرآن ويرزقنا الفردوس الأعلى من الجنان.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات :

شكر و عرفان	
قائمة الإشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	**أ – د**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	
تمهيد	**1**
المبحث الأول :النظام المحاسبي المالي	**2**
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	2
المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و مبادئه و الفروض	3
المبحث الثاني: المعايير محاسبة الدولية	7
المطلب الأول : ماهية المعايير محاسبة الدولية	7
المطلب الثاني : مسار إعداد المعايير المحاسبة الدولية	9
المبحث الثالث : الدارسات التطبيقية لموضوع الدراسة	14
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للموضوع	
تمهيد	20
المبحث الأول:دلائل التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير محاسبة الدولية	21
المطلب الأول: المتطلبات التوافق من حيث الايطار النظري	21
المطلب الثاني : متطلبات التوافق من الناحية التقنية	21
المبحث الثاني : الطريقة و الاجراءت التبعة في الدراسة الميدانية	23

المطلب الأول: الطريقة المتبعة	23
المطلب الثاني : الأدوات و الاجراءت المتبعة	24
المبحث الثالث : معالجة و تحليل نتائج الاستبيان	26
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية	26
المطلب الثاني : تفسير و مناقشة الدراسة الميدانية	35
خلاصة الفصل	38
الخاتمة	40
قائمة المراجع	42
الملاحق	

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل 1	يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي	07
الشكل 2-1	متغيرات الدراسة	24
الشكل 2-2	يوضح مدى ملائمة خط الانحدار	34

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	قائمة بمعايير المحاسبة الدولية (IAS)	11
(2-1)	المعايير الدولية و الإبلاغ المالي(IFRS)	13
(1-2)	العد الإحصائي الخاص بالاستبيان	23
(2-2)	الجنس	25
(3-2)	العمر	25
(4-2)	توزيع إفراد العين حسب المؤهل الدراسي	26
(5-2)	توزيع المشاركين حسب الوظيفة	27
(6-2)	توزيع إفراد العين حسب سنوات الخبرة	27
(7-2)	مدى إصلاحات المحاسبة الأخيرة التي مست النظام المحاسبي	28
(8-2)	مدى تكوين و تأهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام	29
(9-2)	مختل الصعوبات التي تواجه المحاسب وتحول دون الانتقال إلى النظام المحاسبي	30
(10-2)	يوضح العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان	31
(11-2)	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و التابع	32
(12-2)	يوضح قيمة معامل التضخم	32
(13-2)	يوضح تحليل تباين خط انحدار	33
(14-2)	يوضح قيم معامل خط انحدار	34

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم 1	رسالة الاستبيان
الملحق رقم 2	استمارة الاستبيان
الملحق رقم 3	مخرجات الدراسة(SPSS) المتعلقة بخصائص عينة
الملحق رقم 4	مخرجات الدراسة(SPSS) المتعلقة بمعاملات الارتباط

قائمة الاختصارات والرموز :

الاختصار	المعني باللغة الانجليزية
IAS	**INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD**
IFRS	**INTERNATIONAL REPORTING STATMENT**
IASB	**INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD BOARD**
SCF	**SYSTIME COMPTABLE FINANCIER**

المقدمة

أ- توطئة

لقد طرأ على العالم في العقود الأخيرة تطورات اقتصادية هامة منذ ظهورها مما أدى إلى انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية وظهور مشاكل محاسبية عديدة تتمثل في اختلاف الأنظمة والممارسات المحاسبية وبالتالي صعوبة تبادل المعلومات المحاسبية بين المؤسسات الأم وفروعها.

ومن هنا بدأت الجهود من اجل وضع أسس دولية وقواعد لمهنة المحاسبة أدت إلى ظهور ما يسمى بالتوافق المحاسبي الذي تلاه ظهور معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ والممارسات المحاسبية وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وتوحيد القوائم المالية على المستوى الدولي.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ب- إشكالية الدراسة

ما مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية؟

ولتحقيق مدي توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية جاءت الضرورة إلي دراسة الموضوع وتحليله، انطلاقا من صياغة الأسئلة التالية:

- ما الإطار الفكري لي النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية؟
- ما مدي توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية؟
- ما هي أهم المستجدات التي طرأت علي النظام المحاسبي المالي؟

ت- فرضيات البحث

قصد الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكالية البحث قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات المبدئية حولنا إثبات صحتها من خطأها وهي كالتالي:

لا يوجد اختلاف حول جاهزة البيئة الجزائرية للإيفاء بمتطلبات التوافق بين المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي.

محاولة توحيد الاختلافات بين الأنظمة الاقتصادية من خلال مدى توافقها مع النظام المحاسبي المالي.

تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي.

ث- مبررات اختيار الموضوع/

لم يكن اختيارنا للموضوع وليد صدفة وإنما كان لعدة اعتبارات:

الميول الشخصي للبحث من مثل هذا النوع بهدف الاطلاع على مستجدات النظام المالي المحاسبي.

حداثة هذا الموضوع من حيث تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية مما يتوجب تسليط الضوء عليه.

الاهتمام المتزايد بموضوع معايير المحاسبة الدولية في مجال التسيير والاقتصاد،كما أن الموضوع يخدم تخصصنا (محاسبة مالية).

ج- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال تبنيها كموضوع معاصر حيث تزايد الاهتمام بمراجعة الاختلافات الحاصلة بين الأنظمة المحاسبية المالية باعتبارها أحد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسة وبالتالي قدرتها على المنافسة خاصة إذا كانت متوافقة مع المعايير الدولية التي تخص المحاسبة مما يحقق استقرارها.

ح- أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى تطبيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي وخضوعه للمعايير الدولية وتسعى هذه الدراسة أيضا إلى:

. الإطار النظري للمعايير المحاسبة الدولية.

. أهم المستجدات التي طرأت على النظام المحاسبي المالي.

. توضيح وإبراز مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

خ- حدود الدراسة

تتحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة(مارس - ماي) لسنة2018، والمجال المكاني يتمثل في ولاية الوادي.

د- منهج البحث

بهدف معالجة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمداخلات، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت فيه معالجة الموضوع باستخدام الاستبيان، وقد تم الاعتماد في التحليل علي بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS.

ذ- صعوبات البحث/

عند قيامنا بالبحث واجهتنا عدة صعوبات منها:

ـ قلة المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع.

. صعوبة التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية

. صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية تخص المستجدات الحاصلة للنظام المحاسبي المالي .

ر- تقسيمات البحث

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تناولنا الموضوع من خلال فصلين، الفصل الأول متعلق بالإطار النظري ويتكون من و يتكون من ثلاث مباحث المبحث الأول متعلق بالأدبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي و المبحث الثاني متعلق بالأدبيات النظرية للمعايير المحاسبة الدولية أما المبحث الثالث متعلق بالدراسات السابقة للموضوع،و الفصل الثاني متعلق بالدراسة الميدانية للموضوع و يشتمل علي مبحثين هو الأخر،المبحث الأول متعلق بدلائل التوافق بين النظام المحاسبي المالي،و المبحث الثاني متعلق الطرق الإجراءات المتبعة في الدراسة و تحليل نتائجها.

الفصل الأول :

الإطار النظري لدراسة

تمهيد :

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الماضي كان لها انعكاسات واضحة علي بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمها الممارسات المحاسبية من خلال العديد من التفاعلات و التبادلات التي حدثت ولازلت في مختلف الميادين و أدي ذلك إلي ظهور العديد من المشاكل و الصعوبات مما استلزم الدول الاهتمام بالمحاسبة فكان على منظري المحاسبة وضع أسس وقواعد تحكم العمل المحاسبي.

ومنذ استقلال الجزائر شهد مجال المحاسبة العديد من التغيرات بغية مواكبة التطورات الداخلية و الخارجية على حد سواء،كان أخرها الانتقال في النظام المحاسبي من استعمال المخطط المحاسبي إلي تبني النظام المحاسبي المالي بحيث طبق هذا النظام في الفاتح من جانفي 2010.

وعليه جاء هذا الفصل الذي سمي بالأدبيات النظرية و الدراسات السابقة ليوضح لنا النظام المحاسبي المالي و ما يحمله في طياته وكذا تناول مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به.

وسنعالج كل هذا وفق ثلاث مباحث كما

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني : المعايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المبحث الأول :النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي نظام يعالج المداخلات المتعلقة بالمنشأة أو الهيئة باستخدام وسائل وإجراءات محددة للحصول على معلومة مالية و محاسبية يمكن استخدامها من قبل مستعملي القوائم المالية سواء من داخل المنشأة أو من خارجها، و الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي SCF، الذي تبحث على توافق مع المعايير المحاسبية الدولية تكون قد خطت خطوة كبيرة لمواكبة التطور الحاصل في مختلف الدول المتقدمة وهذا نتجة للعولمة الإقتصادية وإتساع رقعة الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية الكبيرة في الجزائر

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

قدم النظام المحاسبي المالي إطار مفاهيمي بين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير القوائم المالية،حيث يقسم الإطار المفاهيمي إلي:

أولا تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرفته المادة 3 من القانون رقم07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية الخزنة في نهاية السنة المالية"[1]

ثانيا أهمية النظام المحاسبي المالي: تتمحور أهمية النظام المحاسبي في ما يلي : [2]

أ- يوفر معلومات مالية دقيقة و صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

ب- توضيح المبادئ المحاسبة الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا الإعداد للقوائم المالية.

ت- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .

ث- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة العالمية المحاسبية.

ج- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في المجلات المحاسبية.

ح- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يعطي أكثر شفافية للحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] مصطفي طويل،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب ،18حي سعيدي احمد ليدو- برج الكيفان الجزائر، 2010 ص6.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،2008، ص66.

ثالثا مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي :

ألزم القانون رقم07 -11 حسب المادة 04 الكيانات التالية بمسك المحاسبية المالية :[1]

أ- الشريكات الخاضعة لأحكام للقانون التجاري والتعاونيات

ب- الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المنتجون للسلع و الخدمات التجارية ،و الغير تجارية، إذ كانوا يمارسون نشطات اقتصادية بصفة متكررة

ت- كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني تنظيمي، و حسب المادة 02 يستثني من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد محاسبة العمومية.

ث- وحسب المادة 05 من القانون رقم 07-11 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها، ونشاطها الحد المعين خلال سنتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون و نوع النشاط.[2]

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و مبادئه و الفروض

أولا أهداف النظام المحاسبي المالي :

يكتسب النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة بكونه يستجيب لمختلف احتياجات كل من المهنيين والمستثمرين وسيساهم بتقديم معلومات مالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة نلخصها في ما يلي :[3]

أ- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني .

ب- تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات الدولية القائمة علي المعايير الدولية .

ت- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

ث- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

ج- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فاعلية في السوق.

ح- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية.

خ- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

[1] لجنة الصفحات الزرقاء،النظام المحاسبي المالي، متيجة 549 شارع مصطفي جعدي براقي،الجزائر،ص 09 و10 .
[2] مصطفي طويل،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب، الجزائر،2010،ص6.
[3] شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص65.

د- إعطاء عناصر الميزانية وفق مبدءا العدالة و الشفافية [1]

ثانيا مبادئ النظام المحاسبي المالي:

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي[2]:

أ- استمرارية النشاط : يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور،وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام،ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فان القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

ب- الدورة المحاسبية : عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية،وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

ت- استقلالية الدورات : إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها،حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

ث- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية : تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها،أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

ج- قاعدة الوحدة النقدية : أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق،إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.[3]

ح- مبدأ الأهمية النسبية : تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستديمين لهذه القوائم.[4]

خ- مبدأ استمرارية الطرق : أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبيق في الدورة المالية وطل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.

[1] لعشيشي جمال ،محاسبة المؤسسة و جباية، وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة ،براقي، الجزائر، 2011 .

[2] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ،الدار الجامعية مصر،2006 ص 91.

[3] مصطفي طويل،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب، الجزائر،2010،ص6، 7.

[4] هادي رضا صفار ،مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي ،ج1،دار الثقافة للنشر وتوزيع،ط1،عمان،2004،ص35.

د- مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

ذ- مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية : يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.[1]

ر- تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية،فمثلا عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية،وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

ز- مبدأ عدم المقاصة:المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.

س- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

ش- الصورة الصادقة:يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة،وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة،وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبًا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق .[2]

ثالثا الفرضيات المحاسبية: هناك 4 فرضيات للمحاسبية لإعداد القوائم المالية وهي :

أ. **فرض الشخصية الإعتبارية** : تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات و أحداث تمت فعلا، بتغير أخر العمليات و الأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند دفع أو قبض للمبالغ المقابلة، تسجيل في ذلك التاريخ و تظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها .

ب. **فرض الإستمرارية** : إن القوائم المالية في الوحدة الإقتصادية يتم إعداده علي أساس أنها مستمرة في نشطها و أن أصولها سوف تستخدم في الأغراض التي تخصها و لذلك فإن سعر البيع الحالي ليس دلالة طالما أن تلك الأصول ليست إلي انتهاء معدة للبيع، وهذا الفرض يعني أن الوحدة الإقتصادية ستضل

[1] - الأستاذ سفيان النقماري و الأستاذ رحمة بالهادف، واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقي الوطني حول النظام محاسبي المالي و علاقته مع المعايير الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير يومي 13 – 14 جانفي 2013 .

[2] - طارق عبد العال حماد،دليل المحاسب لتطبيق معايير التقارير المالية الحديثة،دار الجامعية مصر،سنة 2006،ص91.

موجودة بشكل دائم ولمدة كافية لتنفيذ الخطط ومواجهة الإلتزمات، وإذا ظهرت أدلة موضعية على المشروع على وشك الإنتهاء وأن التصفية أو الإندماج أصبح أمر لا مفر منه فإن هذا يؤدى إستمرارية المشروع حيث تعد الميزانية الوحدة التصفوية .[1]

ج. **فرض وحدة القياس** : تتكون الموارد الإقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية من عناصر غير متجانسة (أراضي ،مباني ،آلات ،.....الخ) ونظرا لعدم التجانس في الموارد أصبح من الضروري إجادة وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية و عرض النتائج التي تنجم عنها عمليات الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك تم إستخدام النقود كوحدة قياس موحدة لقياس بإعتبارها معترف بها إلا أن هناك مشكلة في النقود وهي عدم ثباتها و تعرض قيمتها الحالية للإنخفاض المستمر و لذلك تكون البيانات التي تعرضها القوائم المالية غير دقيقة في التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشأة، مما أضعف الإعتماد علي الأرقام التي تظهر في القوائم المالية إعتبار أنها تجميع الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية مختلفة و لمعالجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود لجأ الفكر المحاسبيين لبعض الطرق لتعديل البيانات التي تحمل القوائم المالية لتكون معبرة تعبيرا أقرب لصحة و ذلك بإستخدام بعض الطرق الإحصائية .

د. **فرض الفترة الزمنية** : أن أساس هذا الفرض قائم علي التصور نظري لحياة المشروع، إذا بموجبه يتم تقسيم حياة المشروع على فترات زمنية تختلف مدتها من وحدة محاسبية إلي أخرى، إلى أنها عادة متكون سنة تبدأ في بداية السنة و تنتهي في نهاية السنة المالية، بحيث يتم تأسيس المنشأة نظريا أول كل سنة ثم يتم تصفيتها في نهاية السنة المالية، وهكذا تستمر عملية الإنشاء و تصفية الدفترية طول حياة المنشأة حتى يتم تصفيتها فعليا و أن المنشأة تنشأ بقصد الإستمرار في نشاطها على حين نهاية التصفية الفعلية، ولولا فرض الفترة الزمنية لكان من الصعب معرفة نتجة أعمال الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة إلا في حالة التصفية الفعلية. [2]

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، من منشورات العربية المفتوحة في الدينمارك 2007 ،ص28
[2] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، من منشورات العربية المفتوحة في الدينمارك 2007 ،ص28

الشكل رقم 1-1 يوضح مكونات النظام المحاسبي المالي :

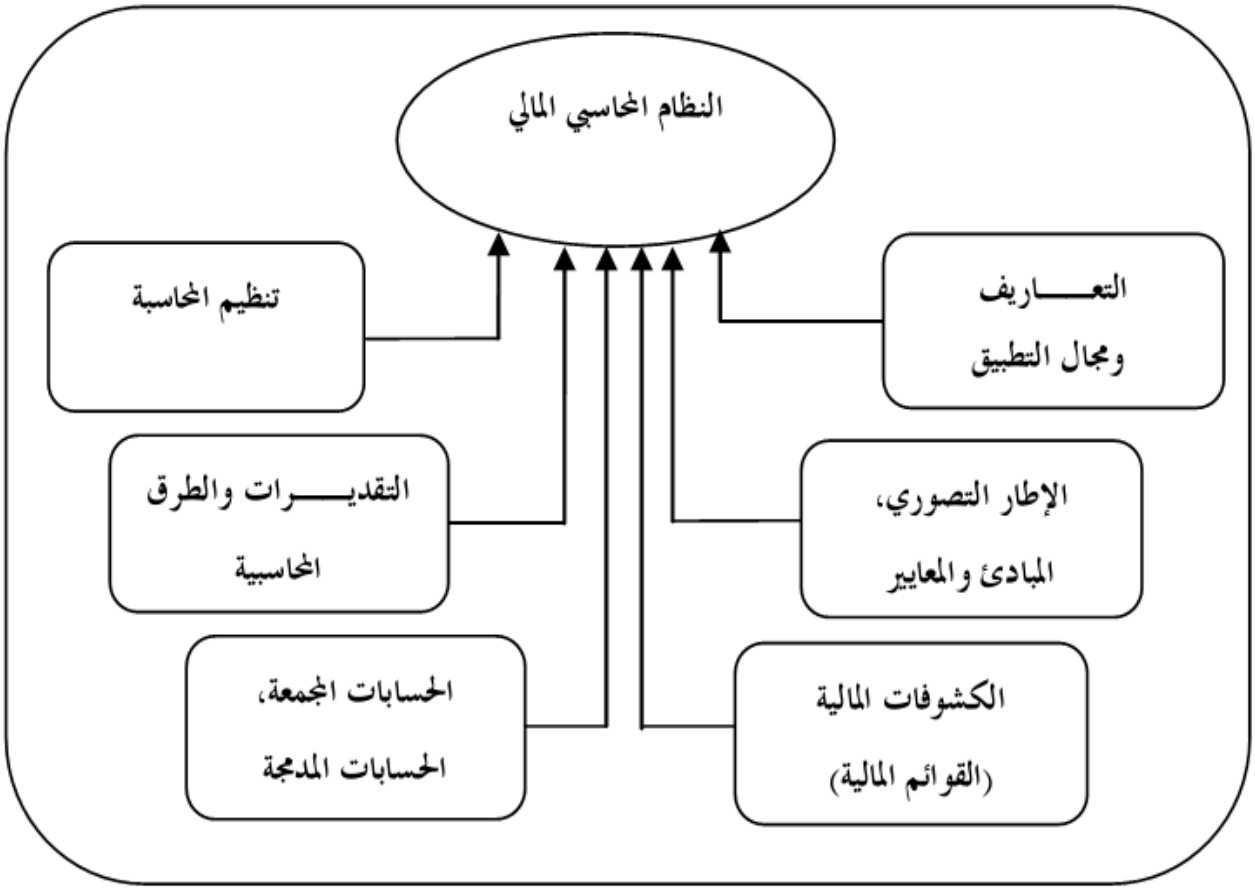

المصدر : مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير الدولية في اقتصاد غير مؤهل، ملتقي دولي حول، النظام المحاسبي الجديد في ظل المعايير الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17- 18 جانفي 2010 ص12.

المبحث الثاني : المعايير محاسبة الدولية

ا كتسبت المعايير المحاسبية الدولية أهمية كبيرة نظرا للتقارب الذي تشهده التجارة العالمية والتوجه الجديد الذي تتبناه جل الهيئات المحاسبة العالمية والمحلية حول ضرورة إيجاد طرق وأساليب محاسبية تهدف إلى توحيد المحاسبة الدولية، و سعيا لمواكبة التطورات الدولية وخاصة بعد التغيرات التي حدث للاقتصاد الوطني بعد التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وجب على الجزائر تغيير نظامها المحاسبي تماشيا مع متطلبات النظام الرأسمالي و متطلبات السوق وبدأت بوادر ذلك التغيير سنة 2001 حيث بعد تبني المجلس الوطني للمحاسبة خيارا يقضي بإعادة تشكيل نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية .

المطلب الأول : ماهية المعايير محاسبة الدولية

تعتمد المحاسبة الدولية في معالجة البيانات والمعلومات المالية في مختلف المؤسسات التي تنشط في الساحة الدولية على جملة من المعايير التي تلقى قبولا عاما وتسمى بالمعايير المحاسبة الدولية والتي سنتطرق لها في هذا المبحث حيث سنتطرق إلى تعريف المعايير وأهميتها و أهدافها وخصائصها وأسباب ظهورها.

أولا مفهوم المعايير المحاسبة الدولية:

هناك عدة تعاريف تشرح مفهوم المعايير المحاسبة الدولية لكن سنكتفي بذكر تعريفين فقط وذلك حسب مقتضيات الدراسة لتجنب الإطالة.

التعريف 1: "المعيار المحاسبي هو قياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العماليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها[1]. "

التعريف 2: "عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبة معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وبموجبة يتم تحديد الوسيطة المناسبة لقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز لتلك الوحدة، وعادة ما يلقى هذا المعيار قبولا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي [2] ."

[1] مفيد عبد اللاوي ،النظام المحاسبي المالي الجديد-الإطار التصوري ،مطبعة مزوار، الوادي ،ط1، 2008،ص9.
[2] براقي التجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية المحاسبية مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه جامعة سطيف ،2005، ص4.

واستنتاجا من التعريفين السابقين يمكن القول أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من القواعد و المبادئ والأسس المحاسبية تهدف إلى تحديد أساليب وطرق القياس الإفصاح لمعالجة وعرض القوائم المالية والأحداث التي لها تأثير على المركز المالي للمنشاة يتم إصداره من هيئة مخولة لذلك ويلقى قبولا عاما .

ثانيا أهمية و أهداف المعايير المحاسبة الدولية:

أ- **أهمية المعايير المحاسبة الدولية :**

تكمن أهمية المعايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية :

1) تحديد وقياس الأحداث المالية الحاصلة في المؤسسة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية ،فبدون المعايير لا يمكن الحصول و الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة.
2) تساعد المعايير الدولية علي فهم القوائم المالية
3) المعايير الدولية تساعد في التلاؤم مع الظروف المحاسبية لكل البلدان العالم.
4) تمكين مستخدمي القوائم المالية من إتخاذ القرارات المناسبة[1]
5) تحديد الطرق المناسبة للقياس .
6) إعداد قوائم مالية قابلة للفهم و المقارنة، سواء محليا أو دوليا .[2]

ب- **أهداف المعايير المحاسبة الدولية :**

إن للمعايير المحاسبة مجموعة من الأهداف أبرزها :

1) إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية و البيانات المالية ، مع العمل على القبول الدولي لهذه معايير و تطبيقيها عمليا .[3]
2) العمل علي تحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد و الإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية ،

تبرز أهمية المعايير المحاسبة الدولية من خلال التباينات الحاصلة بين مختلف المحاسبات الوطنية و طرق القياس و الإعتراف وفي تحصيل الإيرادات كيفية تحميل المصروفات و حتى أسس إعداد القوائم المالية ومنها تظهر الحاجة للمعايير المحاسبية من خلال :

[1] محمود عبد ربه،المعايير المحاسبة الدولية المصرية ومشكلات التطبيق،مصر جامعة عين الشمس،ص48.
[2] حواس صلاح، التوجيه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2007، 2008 ،ص60 .
[3] محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،الجزء الأول ،دار التعليم الجامعي ،مصر، 2014 ،ص22 .

1) تحديد وقياس الأحداث المالية التي تحدث للمنشأة، و إيصال نتائج إلى مستخدمي القوائم المالية، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلي نتائج سليمة ودقيقة .

2) معايير الدولية تساعد علي فهم القوائم المالية المعلنة خارج القطر .

3) تساعد المعايير الدولية في تلاؤم الظروف المحاسبية لكل الدول العالم .

4) تحديد الطريقة الملائمة للقياس، ويلاحظ أن المعيار يحدد الناسبة في عدد من الطرق التي قد يشترك فيها تنوع المعيار .

5) إن وجد المعيار الملائم و المناسب و توفر شكل دقيق يمكن من إتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة[1]

ثالثا خصائص و أسباب ظهور المعايير المحاسبة الدولية:

أ- **خصائص المعايير المحاسبة الدولية :**

يمكن حصر أسباب ظهور المعايير الدولية في المجالات المحاسبية في العناصر الآتية : [2]

1. إنفتاح البورصات والأسواق المال على المستوي العالمي .
2. تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة.
3. ضرورة التوافق و تنسيق و توحيد المحاسبي الدولي .
4. تسيل الإيصال بين المتعاملين الإقتصاديين وتخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية.

ب- **أسباب ظهور المعايير المحاسبية الدولية :**

تتمثل في مجموعة من عناصر أبرزها:

1. قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها المعايير المحاسبة الدولية (IASC) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة و إعداد المعايير المحاسبية، لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات النظر الهيئات الوطنية المؤهلة .
2. قوتها التي اكتسبتها من خلال التوافق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير.
3. مرونتها نتجة لماتقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها .
4. غير إجبارية، لأنها لا تكتسب صفة القانونية أو التنظيمية .[1]

[1] يوسف محمد جربوع ،سالم عبدا لله حلس، المحاسبة الدولية مع تطبيق العملي المعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق لنشر و توزيع الطبعة الأولى ،الأردن ،2001 ،ص22، 23 .

[2] رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011، ص 103 .

المطلب الثاني : مسار إعداد المعايير المحاسبة الدولية

معايير المحاسبة الدولية، تؤكد على ضرورة تقديم معلومات شفافة ودقيقة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة، محيطها الاقتصادي وكذا المخاطر التي قد تتعرض لها، هذه المعايير هي من إنتاج لجنة معايير المحاسبة الدولية أطلق عليها اسم IAS لتصبح تسميتها بـ IFRS ابتدءا من 2001 تاريخ إعادة هيكلة اللجنة.

أولا مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB أو أعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، و يتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي[2]:

أ- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل.

ب- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها.

ج- بعد تلقي فوج العمل ردًا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة.

د- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة.

هـ- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح(Exposure Exposé sondage)] - [(Draft) يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها(خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء.

و- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع(4/3) أعضاء المجلس على الأقل.

[1] رفيق يوسف، الرجع السابق،ص 104 .

[2] مدني بلغيث، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص134.

وخلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس أن الحاجة للموضوع محل الدراسة يبرر القيام بتشاور إضافي أو يمكن أن يخدم بشكل أفضل عبر إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي.

ومن حين لآخر قد يقرر المجلس إحداث لجنة توجيهية لتدرس فيها إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بالاعتبار.

وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبتين للعمليات والأحداث المتشابهة، فيتم تصميم إحدى المعالجات على أنها لمعالجة الأساسية والأخرى على أنها معالجة بديلة مسموح بها.[1]

ثانيا عرض قائمة المعايير المحاسبة الدولية :

قبل أن نعرض قائمة المعايير المحاسبية الدولية، نشير إلى ملاحظة هامة وهي :(IAS) هي التسمية القديمة للمعايير المحاسبة الدولية و (IFRS) هي التسمية الحالية للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية قائمة بمعايير المحاسبة الدولية (IAS): صدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية 41 معيارا، وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعادة صياغة وحذف بعض المعايير، بحيث بقي منها في عام 2006 فقط 31 معيارا نافذ المفعول نوردها في الجدول رقم (01) أدناه:

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 38.

الجدول رقم (01): قائمة بمعايير المحاسبة الدولية (IAS):

معيار المحاسبة الدولي:رقم 01	عرض القوائم المالية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 02	المخزون
معيار المحاسبة الدولي:رقم 07	قائمة التدفقات النقدية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 08	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
معيار المحاسبة الدولي:رقم 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 11	عقود الإنشاء
معيار المحاسبة الدولي:رقم 12	ضرائب الدخل
معيار المحاسبة الدولي:رقم 14	التقارير المالية للقطاعات ألغي ابتداء من عام 2009 بموجب المعيار IFRS8
معيار المحاسبة الدولي:رقم 16	الممتلكات والمصانع والمعدات
معيار المحاسبة الدولي:رقم 17	عقود الإيجار
معيار المحاسبة الدولي:رقم 18	الإيراد
معيار المحاسبة الدولي:رقم 19	منافع الموظفين (التقاعد)
معيار المحاسبة الدولي:رقم 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 23	تكاليف الاقتراض
معيار المحاسبة الدولي:رقم 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
معيار المحاسبة الدولي:رقم 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
معيار المحاسبة الدولي:رقم 27	القوائم المالية الموحدة
معيار المحاسبة الدولي:رقم28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة
معيار المحاسبة الدولي:رقم 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
معيار المحاسبة الدولي:رقم 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة ألغي بموجب المعيار IFRS7
معيار المحاسبة الدولي:رقم 31	الحصص في المشاريع المشتركة
معيار المحاسبة الدولي:رقم 32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض راجع المعيار IFRS7
معيار المحاسبة الدولي:رقم 33	حصة السهم من الأرباح
معيار المحاسبة الدولي:رقم 34	التقارير المالية المرحلية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 36	انخفاض قيمة الموجودات
معيار المحاسبة الدولي:رقم 37	المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة
معيار المحاسبة الدولي:رقم 38	الموجودات غير الملموسة
معيار المحاسبة الدولي:رقم 39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

معيار المحاسبة الدولي:رقم 40	الاستثمارات العقارية
معيار المحاسبة الدولي:رقم 41	الزراعة

المصدر :مؤسسة المعايير الدولية والإبلاغ المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 15.لسنة 2017

قائمة بمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية: فيما يلي الجدول رقم (02) والذي يعرض قائمة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الجدول رقم (02): المعايير الدولية و الإبلاغ المالي(IFRS):

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :2	الدفع على أساس الأسهم
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :3	اندماج الأعمال
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :4	عقود التأمين
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :7	الأدوات المالية، الإفصاح
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :8	القطاعات التشغيلية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :9	الأدوات المالية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم : 10	القوائم المالية الموحدة
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :11	الترتيبات المشتركة
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :12	الإفصاح عن الحصص في مشاءات أخرى
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :13	قياس القيمة العادلة
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :15	الإيراد من العقود مع العملاء
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم :16	عقود الإيجار

المصدر :مؤسسة المعايير الدولية و الإبلاغ المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص16.

المبحث الثالث : الدارسات التطبيقية لموضوع الدراسة

1. **دراسة رفيق يوسف،بعنوان النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعاير المحاسبة الدولية ومتطلبات التطبيق،جامعة تبسة 2010_2011، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق:**

تهدف تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي بين الإلتزام بالمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى التوافق مع المعايير الدولية، وهل إستعدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جيدا لتطبيق هذا النظام الذي يعتبر ثورة على الثقافات والممارسات المحاسبية المطبقة قبل صدوره.ومن أهم ما توصلنا له من خلال هذه الدراسة هو إلتزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية،إلا أنه خرج عليها في بعض الجزئيات، كعدم التوقف على احتساب الاهتلاكات إلا عند تاريخ التنازل الفعلي عن الاستثمارات التي تم تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ ا للبيع.ومن اهم التوصيات الضرورية الإسراع في الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع الممارسين لمهنة المحاسبة عبر العالم للاستفادة من مختلف المزايا والمساعدات التقنية التي تقدمها مثل هذه الهيئات لأعضائها وخاصة من الدول النامية.

2. **دراسة شنوف حمزة ،قياس مدي استجابة القوائم المالية المجمعة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية وانعكاسات تطبيقها علي نتائج التحليل المالي دراسة،مذكرة دكتوراه ،تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– ،2017:**

تهدف هذه الأطروحة إلى قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبية الدولية، وخلصت نتائجها وجود استجابة قوية في متطلبات معايير الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS 1-7) إذ تبلغ نسبتها72% ، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي

المالي،ومن أهم التوصيات الضرورية ضرورة إعادة النظر في الجوانب الاقتصادية بمختلف أنواعها، لكي يتماشى النظام المحاسبي المالي مع دوره الحقيقي الذي أُنشئ من أجله وضرورة إعادة النظر في القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة عامة، ومعايير الخاصة بتجميع الحسابات بصفة خاصة، خاصة مع التطورات المستمرة في تصحيح، ونشر معايير تقارير مالية دولية جديدة، وهذا ما يجعل فجوة الاستجابة لمتطلبات معايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية عند إعداد قوائم مالية معدة وفق SCF كبيرة بمرور الوقت، وهذا نتجة للركود الذي تشهده قوانين، وتعليمات الخاصة بتطبيق SCF.

3. **دراسة عبد الكامل بن أعمر ،المعالجة المحاسبية للأصول الغير جارية وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة المديرية الفرعية لتوزيع الكهرباء و الغاز بالوادي (سونلغاز)،شهادة ماستر اكادمي ،تخصص تدقيق محاسبي ،جامعة الوادي ،2014 :**

تهدف الدراسة إن الجزائر قمت بتبني معايير المحاسبية جديدة تماشيا مع أعمال التوحيد المحاسبية الدولية، حيث سنت العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال، من ضمنها قانون النظام المالي والمحاسبي الجديد وبالإضافة إلى ذلك أصدرت مدونة الحسابات التي شرع في تطبيقها ابتداء من سنة2010 ، مما يحتم على المهتمين بالمحاسبة في الجزائر مواكبة هذه التغييرات وفهمها خاصة الجوانب التقنية وما تحمله من أبعاد،وخلصت النتائج إلي النظام المحاسبي المالي قد عالج بعض النقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي وصنع الفرصة للتوافق مع البيئة العالمية، وتغيرت المفاهيم التي كان معمولا بها فيما كان يسمي استثمار أصبح يسمي تثبيتا لا يعترف به على أساس الشكل القانوني وإنما على أساس الجوهر الاقتصادي فالتثبيت هو كل مورد تمتلكه المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية وتتوقع منه منافع مستقبلية، من خلال الطرح السابق لموضوع البحث تمكنا من التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لدراسة المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي الجديد تكييف البيئة الاقتصادية والقانونية الجزائرية للتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي لتفادي أي مشاكل أثناء التطبيق،والاهتمام بتطوير المعارف والخبرات التي تساهم في تطبيق أكثر لمعايير المحاسبة الدولية.

4. **دراسة الأستاذ تيقاوي العربي،أستاذ مساعد،التخصص إدارة أعمال،جامعة العقيد أحمد دراية أدررا:**

تهدف الدراسة إلى مدي معرفة أهم التحديات التي تواجهه أثناء التطبيق،حيث قام بعرض متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، واهم مستجدات المحاسبة الدولية سواء تعلقت بالنظام المحاسبي الجزائري من جهة،والتحولات الجذرية الحاصلة في الاقتصاد الجزائري من جهة أخري، وكانت ابرز نتائج الدراسة متمثلة في:أن النظام المحاسبي الجزائري توافق إلي حد كبير مع المعايير المحاسبة الدولية يواجه النظام المحاسبي الجزائري تحديات تتعلق بشروط و مستلزمات تطبيق خاصة به،و توصي الدراسة بضرورة العمل علي خلق بيئة محاسبية تساعد علي تطبيق النظام المحاسبي الجزائري بإجراء إصلاحات قانونية لأنظمة المالية والتكوينية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل،نستنتج أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبرا العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوي اقتصاديتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماش مع المتغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ورغم الإيجابيات المنتظرة من تطبيق هذا النظام في مجال تحسين العمل المحاسبي وراد الاعتبار لمهنة المحاسبة، إلا أن هناك عقبات في الوقت القريب ستصعب من تحقيق هذا الهدف، وخاصة الوضعية الإقتصادية المتسمة بالكثير من الفوضى ولعدم الشفافية.

فالمعايير المحاسبية الدولية التي ستكون الداعم الأساسية للعمل المحاسبي والتي ستوجه نوعية المنتوجات المحاسبية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية، سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الإقتصاد.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تطرقا للدراسة النظرية التي تناولنا فيها الإطار النظري حول،النظام المحاسبي و متطلبات التوافق بين المعايير المحاسبة الدولية، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري علي الميدان، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إطارا منهجي لها يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف استخلاص نتائج ميدانية التي تأكد من صحة الفرضيات الموضوعية في إشكالية البحث من عدمها.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها علي عينة من الأساتذة المهتمين بالمحاسبة الممارسين للمهنة في الميدان، وموظفي وإطارات في المحاسبة والمراجعة في المؤسسات الجزائرية خبراء المحاسبين، محافظي الحسابات المحاسبين المعتمدين ، وقمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS إصدارا 20.

قمنا بتقسيم الفصل إلي مبحثين تناول المبحث الأول دلائل التوافق بين النظام المحاسبي المالي scf والمعايير المحاسبة الدولية أما المبحث الثاني فتمحور حول دارسة وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول:دلائل توافق بين النظام المحاسبي المالي scf والمعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: متطلبات التوافق من حيث الإطار النظري

أ- **من حيث مجال التطبيق:** نلاحظ من ناحية المفاهيم ومجال التطبيق والمعالج المحاسبية، أن محتوى النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية قد يتفق أو يختلف معها. ففي حين أن النظام المحاسبي المالي يطبق إجباريا في كل المؤسسات ذات الشكل القانوني(مؤسسات خاضعة للقانون التجاري و التعاونيات)، المعايير المحاسبية الدولية كذلك تطبق إجباريا في الشركات المدرجة في البورصة ،أما الشركات الأخرى تبقى مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية. وبالتالي يوضح خضوع النظام المحاسبي المالي للقانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة.

ب- **من حيث مستخدمي المعلومات المحاسبية:** النظام المحاسبي المالي يتفق مع المعايير من ناحية الجهات المستعملة للمعلومات المحاسبية خاصة الفئات الرئيسة كالمستثمرين الحاليين والمحتملين المسيرين، المقرضين والحكومة و دوائرها المختلفة.

المطلب الثاني: متطلبات التوافق من الناحية التقنية

ت- **من حيث المبادئ والفروض الأساسية:** تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في المفاهيم النظرية لمعايير المحاسبة الدولية، غير أن طريقة التقييم وفقا التكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية للتقييم أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر مثل الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية أو بتوفر شروط معينة كما هو الحال بالنسبة للأصول المعنوية.

ث- **من حيث نوعية المعلومات المحاسبية:** من أجل خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية، لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستعمليها تتطابق مع تلك المقررة لدى المعايير المحاسبية الدولية.

ج- **من حيث أهداف القوائم المالية:** تهدف القوائم المالية الختامية حسب النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية الختامية الأساسية هي الميزانية الختامية، جدول حسابات

النتائج، جدول تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، ملحق يبين الطرق المحاسبية المتبعة ويوفر معلومات مكملة وتوضيحية.

ح- **من حيث عناصر القوائم المالية:** من ناحية عناصر القوائم المالية، فقد اتفق النظام المحاسبي المالي مع جل المفاهيم المصدرة من قبل المعايير المحاسبية الدولية، حيث استعمل مصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدال من مفهوم الملكية وهذا ما ينسجم مع المقاربة الاقتصادية، عرف حقوق الملكية(أو الأموال الخاصة) على أنها صافي الأصول بعد حذف خصومها الجارية وغير الجارية، وهو المفهوم المالي لرأس المال. كما تطابقت تعريف الإيرادات والأعباء، إلا إلغاء مفهوم البنود غير العادية عند عرض جدول حسابات النتائج حسب المعايير.

خ- **شكل عرض الميزانية:** نلاحظ أن عرض الأصول والخصوم يتم بنفس طريقة IFRS/IAS من خلال شكل الميزانية وطرق عرض عناصرها. فتقدم الميزانية في شكل قائمة أو في شكل جداول، ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق، و حسب مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية و غير الجارية.

د- **من حيث طريقة تصنيف الأعباء:** تصنيف الأعباء بنفس كيفية التصنيف حسب IFRS/IAS حيث تصنف وفق طبيعتها أو وفق الوظائف، ويتعين حسب التصنيف الوظيفي تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الاهتلاكات و مصاريف العاملين.

ذ- **كيفية تقييم المحزونات:** تقيم المخزونات إما بطريقة الوارد أوال الصادر أوال أو بطريقة التكلفة المتوسطة المرجحة.وهي الطريقة نفسها المتبعة في المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدارسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتناول هذا المطلب عرض لطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

بحكم أن الاستبيان مدي تطابق وجهات النظر حول متطلبات التوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية، وبحكم أن المحاسب هو المعني بتطبيق هذا النظام استهدف الاستبيان الممارسين لمهنة المحاسبة وعليه تم حصر عينة الدراسة ضمن فئتين هم:

- الفئة الأولى: المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المنظمة (خبراء المحاسبة، محافظي المحاسبة المعتمدين).
- الفئة الثانية :الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام والخاص.

كما لم يتم تحديد حجم العينة مسبقا قبل توزيع أو نشر الإستبيان، حيث قمنا بتوزيع 80 استمارة،و بعد عملية الفرز التبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 56 استمارة من مجموع الاستمارة لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا بإقصاء باقي الاستمارات المقدرة بـ:24 استبعد منها 10 بسبب النقص في الإجابة، و14 لعدم استلامها.

الجدول رقم (2-1): العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات المعلن عنها	80	% 100
المفقودة والمهملة	14	%17.7
الملغاة	10	%12.5
الصالحة	56	%70

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الإستبيان.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أ. **المتغير التابع:** النظام المحاسبي المالي.

ب. **المتغير المستقل:** المعايير المحاسبة الدولية

الشكل رقم 1/2 متغيرات الدراسة

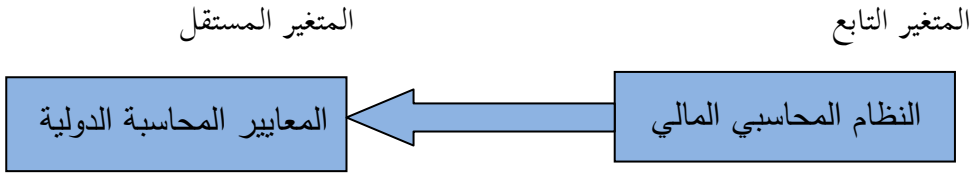

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة

نحاول من خلال هذا المطلب بيان الاذوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة .

الفرع الاول : أدوات جمع البيانات

1) **أداة جمع البيانات:** تم الاعتماد في جمع البيانات على استبيان علي العموم فلقد اعتمدنا في توزيع الاستمارات على عدة طرق اهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة عن طريق اجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان.
- إداع الاستمارات على مستوي المكاتب المحاسبة وبعض المؤسسات.
- الاستعانة ببغض الزملاء من خلال إرسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني.

وبهذا ضمنا عداد مقبولامن الإجابات والبيانات.

2) **محتوى الاستبيان:** اعتمادنا في صياغة استمارة الإستبيان على الأسئلة المغلقة و التي تحتمل إجابة محددة كي نستطيع تحديد أراء أفراد العينة حول مختلف المحاور التي يعالجها هذاالإستبيان، كما اعتمادنا على الأسئلة المفتوحة المتظمنة مجموعة من الخيرات للإجابات المحتملة لبعض القضايا الطروحة مع ترك المجال للمستجوب لإضافة وجهة نظره التي لم تتضمنها قائمة الإجابات، كما احتوي الإستبيان علي أربعة مجموعات كمايلي :

المجموعة الأولى :الأسئلة الممتدة من 5/1 تمثل الأسئلة العامة التي تتضمن معلومات نوعية عن أفراد العينة

المجموعة الثانية :الأسئلة الممتدة من 11/6 تهتم هاته المجموعة بالإصلاحات المحاسبية الاخيرة التي مست النظام المحاسبي المالي في الجزائر ومدي اقتناع الممارسين لمهنة المحاسبة لهذه الإصلاحات.

المجموعة الثالثة :الأسئلة الممتدة من 17/12 أسئلة تتضمن مختلف الصعوبات التي قد تواجه المحاسب وتحول دون الإنتقال السريع وتطبيق النظام المحاسبي المالي.

1 **الجنس**:

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان قد بلغت 64.3% وحيث بلغت نسبة مشاركة الإناث نسبة 35.7% ويرجع هذا الأمر الي هيمنة عنصر الذكور على مهنة المحاسبة مقابل عزوف العنصر النسوي عن الإهتمام بامتهانالمحاسبة سواء كمهنة حرة أو كوضيفة وهذا على الأقل الواقع الذي صادفناه اثناء توزيع إستمارات الاستبيان على العينة المستهدفة.

الجدول رقم (2-2) تقسيم العينة حسب الحنس

الجنس	ذكر	أنثى
التكرار	36	20
النسبة المئوية %	% 64.3	% 35.7

المصدر: من إعداد الطلبة

العمر:

تباينت أعمار أفراد العينة المستجوبة، وتراوحت بين (30 سنة – 50 سنة) وعليه قمنا بتشكيل اربع فئات عمرية كمايلي :

الجدول رقم (2-3) تقسيم العينة حسب السن

العمر	أقل من 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة
التكرار	28	26	1	1
النسبة المئوية%	%50	%46.667	%0.017	%0.017

المصدر: من إعداد الطلبة

إنطلاقا من الجدول يمكن ملاحظة أن النسبة الكبرى من المشاركة مركزة عند الفئة العمرية (اقل من 30) بنسبة 50% تليها الفئة (من 31 إلى 40 سنة) بنسبة 46.667% ثم الفئة (من41 إلى50 سنة) بنسبة0.017% وفي الأخير الفئة (أكثر من 50 سنة) بنسبة 0.017%

ويرجع هذا الى الميل نحو الفئات العمرية المتقدمة في السن نسبيا لافتراضنا أنها تحوز على خبرة ميدانية تساعد على التعامل الجيد مع الاستمارة .

المبحث الثالث: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

يشتمل هذا المبحث على مطلبين المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الجنس العمر المؤهل الدراسي، الوظيفة المهنية الممارسة، سنوات الخبرة.

1.المؤهل الدراسي:

جدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريا	08	%14.3
ليسانس	32	%57.1
ماستر	06	%10.7
أخرى	10	%17.9
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

يوضح الجدول السابق توزيع العينة حسب المؤهل الدراسي، حيث أن أغلبية العينة من الحاصلين على شهادة الليسانس بواقع 57.1%تليها نسبة 17.9% شهادات أخرى، ونسبة 14.3%لهم مستوى بكالوريا حيث فقط 10.7% المتحصلين على شهادة ماستر.

2.الوظيفة المهنية: يبين الجدول رقم (2-5) توزيع العينة حسب الوظيفة المهنية

جدول رقم (2-5): توزيع المشاركين حسب الوظيفة

البيـان	التكرار	النسبة
مراجع داخلي	10	%17.9
محاسب	18	%32.1
إطارات أخرى	28	%50.0
المجموع	56	%100

من إعداد الطلبة: اعتمادا على برنامجSPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 50.0%من أفراد العينة حسب متغير الوظيفة المهنية تمثل معظم الوظائف الأخرى في المؤسسة كالإدارة والتسيير والدراسات التجارية، تليها نسبة 32.1%محاسبين، ثم تأتي أخيرا وظيفة المراجع الداخلي بنسبة 17.9%، وهي تمثل أضعف نسبة وهذا ويعود لقلة مكاتب خاصة بالمراجعة الداخلية المؤسسة.

3.سنوات الخبرة:

الجدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل

البيـان	التكرار	النسبة
أقل من (5 سنوات)	24	%42.9
من 15.5سنة	18	%32.1
أكثر من 15 سنة	14	%25.0
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ توزيع العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسة، حيث تحصلت فئة (أقل من 5سنوات) أعلى نسبة بواقع 42.9%يلي ذلك فئة (من 5 الى 15سنة) بنسبة 32.1%ثم تأتي في الأخير فئة (أكثر من 15سنة) بنسبة 25.0%وعموما فإن أغلبية العينة لهم مستوى عال من الخبرة وهذا ما يعزز صدق الإجابات.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول النظام المحاسبي المالي و متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة المحاور الثلاثة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل

بين الموافقة وغير الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي. ولكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى1،66
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1،67 إلى2،33
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2،34 إلى 3.

أولا : النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول محاور الإستبيان

1-النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان المتعلقة بمدى الإصلاحات المحاسبية الأخيرة التي مست النظام المحاسبي في الجزائر.

جدول رقم (2-7) مدى الإصلاحات المحاسبية التي مست النظام المحاسبي في الجزائر :

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	انحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	هل تعتقد أن الممارسات المحاسبية توافق النظام المحاسبي المالي واستطاعت مواكبة التحولات	28	11	17	1.8	0.883	6	محايد
		50	19.6	30.4				
2	هل تري أن الإصلاحات المحاسبية التي تنتج عنها تتبني النظام محاسبي scf	7	10	39	2.57	0.710	3	موافق
		12.5	17.9	69.6				
3	هل أنت مقتنع بهذه الإصلاحات	5	13	38	2.59	0.654	2	موافق
		8.9	23.2	67.9				
4	هل تري أن النصوص القانونية الصادرة لحد ألان كافية لتوضيح كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي	4	9	43	2.70	0.601	1	موافق
		7.1	16.1	76.8				
5	حسب رأيك ما هي إثباتات الإصلاحات المحاسبية الراهنة	8	12	36	2.50	0.739	5	موافق
		14.3	21.4	64.3				
	المتوسط العام				2.432			موافق

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بأهمية الإصلاحات المحاسبية الأخيرة التي مست النظام المحاسبي في الجزائر بلغ (2.432 وقد إحتلت الفقرة رقم 04 التي تنص على (هل تري أن النصوص القانونية الصادرة لحد ألان كافية لتوضيح كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.70

وانحراف معياري 0.601 في حين جاءت الفقرة رقم 01 التي تنص على (هل تعتقد أن الممارسات المحاسبية توافق النظام المحاسبي المالي واستطاعت مواكبة التحولات) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط1.8معياري وانحراف0.883 حسابي

2- النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان الخاصة بتكوين وتاهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (2-8) مدى تكوين وتاهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	انحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	هل تعتقد ان المحاسب بخبرته الحالية قادر علي تطبيق هذا النظام	9	17	30	2.32	0.752	3	محايد
		16.1	30.4	53.6				
2	هل تعتقد ان الدولة تفرض تكوين كل محاسب	7	15	34	2.84	0.713	2	موافق
		12.5	26.8	60.7				
3	كيف تقيم أثر تكوين الأكاديمي علي الممارسات المحاسبية لخرجي الجامعات	7	12	37	2.54	0.713	1	موافق
		12.5	21.4	66.1				
4	هل ان مع الضرورة اصلاح النظام و تكوين للمحاسبين يتماشي مع النظام المحاسبي المالي	14	13	27	2.27	0.842	4	محايد
		25	23.2	51.8				
المتوسط العام					2.4152			موافق

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على برنامجSPSS

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بتكوين وتأهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي بلغ (2.4152) وقد احتلت الفقرة رقم 03 التي تنص على (كيف تقيم اثر تكوين الأكاديمي علي الممارسات المحاسبية لخرجي الجامعات) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري(0.713)في حين جاءت الفقرة رقم 04 التي تنص على (هل أن مع الضرورة إصلاح النظام وتكوين للمحاسبين يتماشي مع النظام المحاسبي المالي)في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي(2.27) وانحراف معياري (0.842).

3-النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث من الإستبيان:

يوضح الجدول الموالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث من الاستبيان الخاصة تتضمن مختلف الصعوبات التي تواجه المحاسب و تحول دون الانتقال السريع إلي تطبيق النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (2-9) مختلف الصعوبات التي تواجه المحاسب و تحول دون الانتقال السريع

إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	انحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	هل تواجه مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي	7	13	36	2.52	0.713	2	موافق
		12.5	23.2	64.3				
2	هل تري أن الفترة بين صدور النظام محاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه كافية لتأهيل المؤسسة لكي تستطيع تطبيق النظام	8	20	28	2.36	0.724	4	موافق
		14.3	35.7	50				
3	في رأيك هل تري ان المؤسسة الجزائرية استخدمت جيدا تطبيق هذا النظام	8	19	29	2.38	0.728	3	موافق
		13.3	33.9	51.8				
4	هل تري ان صعوبة تطبيق او فهم النظام المحاسبي الجديد راجع الي قلة المكونين علي درجة كافية بالنظام المحاسبي المالي	4	7	13	2.54	0.713	1	موافق
		12.5	21.4	66.1				
المتوسط العام					2.45			موافق

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامجSPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور المتعلق بدور مختلف الصعوبات التي تواجه المحاسب و تحول دون الانتقال السريع إلي تطبيق النظام المحاسبي المالي بلغ (2.45) وقد احتلت الفقرة رقم 04 التي تنص على (هل تري أن صعوبة تطبيق أو فهم النظام المحاسبي الجديد راجع إلى قلة المكونين علي درجة كافية بالنظام المحاسبي المالي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.713)في حين جاءت الفقرة رقم 01 التي تنص على (هل تواجه مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي)؛ تليها الفقرة رقم 03 التي تنص على (في رأيك هل تري أن المؤسسة الجزائرية) وفي المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي(2.36)وانحراف معياري (0.724).

الفرع الثالث : دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

أولا: معامل الارتباط

يوضح الجدول التالي دراسة العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان باستخدام معامل برسون مستوى الدلالة الإحصائية

الجدول رقم(2– 10) يوضح العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان

Correlations

Correlations	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الاول : مدى الإصلاحات المحاسبية الأخيرة	1	0.438**	0.687**
Sig.(2-tailed)		0.001	0.00
N	56	56	56
المحور الثاني : مدى تكوين وتأهيل المحاسب	0.438**	1	0.508**
Sig.(2-tailed)	0.001		0.000
N	56	56	56
المحور الثالث : مختلف الصعوبات	0.687**	0.508**	1
Sig.(2-tailed)	0.000	0.000	
N	56	56	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي01.0

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة الارتباطية دالة إحصائية وعند مستوى إيجابي بين المتغير المستقل (المعاير الدولية) ومتطلبات التوافق مع النظام المحاسبي المالي كمتغير التابع وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين 5.69.

الجدول رقم (2– 11) الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model Summaryb

Mode	معامل الارتباط	مدى الدقة في تغيير المتغير التابع	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	[a]0.695	0.483	0.464	0.33020

total2، total3،a. Predictors: (Constant)

b. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

من الجدول السابق معامل الارتباط الخطي بين النظام الحاسبي وبين المعايير الدولية هو (69.5%) أي هناك ارتباط قوي بينها، ومدى الدقة في تقدير المتغير هو التابع (48.3%)، والنسبة المتبقية (51.7%) ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى.

اختبار فرضيات الارتباطات بين المتغيرات:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة المعطيات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك من خلال عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل تضخم التباينVIF واختبار التباين المسموح به Tolerance للمتغير المستقل ، حيث إذا كان معامل تضخم التباين VIF للمتغير يتجاوز 10 وكانت قيمة التباين المسموح (من أقل به 05.0 فإنه) يمكن القول الم هذا أن له تغير ارتباط بين عال متغيرات مستقلة أخرى وهذا ما سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار.

الجدول التالي يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به لكل متغير من المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (2–12) يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به للمتغير المستقل

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1Constant	0.747	0.254		2.941	0.005		
total2	0.103	0.089	0.120	1.049	0.299	0.742	1.348
Total3	0.09	0.111	0.626	5.463	0.00	0.742	1.348

a. Dependent Variable: totall1 المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجاتSPSS

من خلال ملاحظة القيم في الجدول أعلاه أن نجد قيم جميع معامل تضخم التباين VIF من أقل 10 حيث بلغت 348.1 كما نلاحظ قيم أن التباين الم سموح ل به لمتغير المستقل كانت أكبر من 05.0 حيث كانت 742.0، من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للمعطيات تم فقد الاستناد إلى حساب قيمة معامل الالتواء Skewness للمتغير، وكما يشير الجدول الموالي فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت موجبة وأكبر من 1 أي هناك التواء ناحية اليمين وبالتالي يمكن القول بعد موجود مشكلة تتعلق بالتوزيع الطبيعي لمعطيات الدراسة وسيتم التأكد من صلاحية نموذج الدراسة في الخطوات الموالية.

ثانيا: تباين خط الانحدار

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس يمد ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية التي تنص على "أن خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة" .

جدول (رقم 2-13)يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVAs

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
1Regression	5.403	2	2.702	24.779	a0.000
Residual	5.779	53	0.109		
TotaL	11.182	55			

a. Predictors: (Constant)، total3، total2

b. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجاتSPSS

من الجدول السابق نجد ما يلي:

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 403.5 ومجموع مربعات البواقي هو 779.5 ومجموع المربعات الكلي يساوي 182.11

-درجة حرية الانحدار هي 2 ودرجة حرية البواقي هي 53

-معدل مربعات الانحدار هو 702.2 ومعدل مربعات البواقي هو 109.0

-قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 779.24

. المستوى دلالة الاختبار 000.0 من أقل مستوى دلالة الفرضية الصف رية 005.0 فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2) يوضح مدى ملائمة خط الانحدار

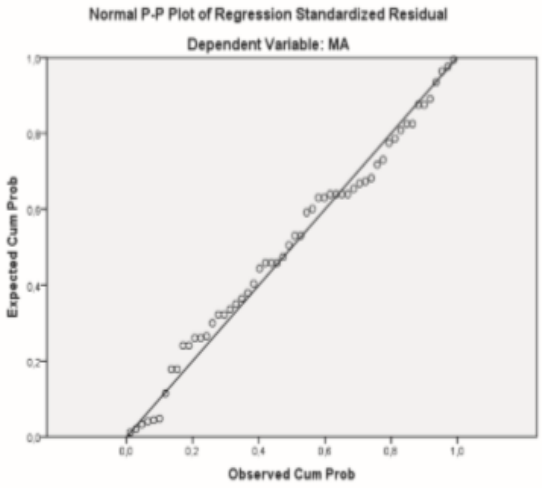

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجاتSPSS

ثالثا: دراسة معاملات خط الانحدار الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار:

جدول (رقم 2-14)يوضح قيم معاملات خط الانحدار

Coefficients a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1Constant total2 Total3	0.747 0.103 0.609	0.254 0.98 0.111	 0.120 0.626	2.941 1.049 5.463	0.005 0.299 0.000

a. Dependent Variable: totall1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي 747.0 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم:

$$y= a+bx1+cx2$$

أما ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمحاور (الثلاثةc ،b، a)، وقبل التطرق لف رضيات ميل خط الانحدار لمل تغير المستقل ندرس قيمة sig حيث نجد أن قيمة تأثير نظام المحاسبة المالي على المعايير الدولية هي (299.0 قيمة) مرفوضة لأن تحقق فرضية العدم H0 لأنها أكبر من 05.0 بينما قيمة الثابت، وقيمة النظام المحاسبة المالي هي على التوالي

(000.0، 005.0) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا هي:

$$Y= 0.747+0.609x1$$

وبالتالي نستنتج أن دور النظام المحاسبة أكثر أهمية وتأثيرا على المعايير الدولية

المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق (المخرجات) باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان ونتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان

1.تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص مدى الإصلاحات المحاسبية الأخيرة

أشار الجدول رقم (2-5) ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج الواردة في هذا الجدول هو تجانس أراء المستجوبين حول أسباب الإصلاح النظام المحاسبي والانتقال من النظام المحاسبي المالي للمؤسسة الجديد، إلى أن أغلب المستجوبين يرجعون أسباب الإصلاحات المحاسبية إلى الإصلاحات الاقتصادية الراهنة ومتطلبات المناخ الإقتصادي الجديد

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

. وجود إدراك كبير لضرورة الاصلاحات المحاسبة

- إجماع من معظم المهنيين على اقتناعهم بالإصلاحات المحاسبية

- تطبيق إجراءات محاسبة جديدة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

2.تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني من الاستبيان الخاص مدى تكوين وتأهيل المحاسب

يظهر من الجدول رقم (2-6) أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق مما يدل على تقارب إجابات المستجوبين.

يرتبط هذا الجزء بالمجموعة من الأسئلة بالموضوع تكوين وتأهيل المحاسب في خضم الجهود المبذولة واستعداد لتطبيق النظام المحاسبة المالي

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- اثر تكون الأكاديمي على الممارسات المحاسبة لخرجي الجامعة
- الموفق على الإصلاح نظام التعليم و التكوين المحاسبي
- غياب مكونين مؤهلين على دراية كافية بالنظام المحاسبة المالي

3.تفسير ومناقشة نتائج المحور الثالث من الاستبيان الخاص مختلف الصعوبات التي تواجه المحاسب

يظهر من الجدول (2-7) يتعلق هذا الجزء بمجموعة الصعوبات والمشاكل التي واجهت المحاسب في تطبيقه للنظام المحاسبي المالي الجديد.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه النتائج صعوبات و اختلاف وجهات نظر أصحاب المهنة حول كيفية التصرف مع المشاكل التي واجهتهم أثناء تطبيق النظام الحاسبة المالي

مما سبق نستخلص النتائج التالية:

* - غياب الوعي المحاسبي مما أدى لضعف الاستعداد لتطبيق هذا النظام وخاصة في مجال تكوين وتأهيل الموارد البشرية؛

– صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية فالقيمة العادلة يمكن تحديدها في ضل النافسة العادية وحيازة البائع او المشتري على المعلومات المالية الكافية

- غياب نضام المعلومات الاقتصادي الوطني الذي يتميز بالشمولية والمصداقية فالتقييم بلقيمة العادلة يتطلب توفير معلومات كافية ودقيقة عن الأصول الثابتة والمتداولة

الفرع الثاني: تفسير ومناقشة نتائج العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة

يتضح من جدول الارتباطات السابق بأن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل وهو المعايير و النظام المحاسبة المالي كمتغير تابع، وقد بلغت ا قيمة لعلاقة الإرتباطية بين مدى متطلبات التواقف ومدى تأثير تطبيقها على برنامج النظام المحاسبي (8.43 %) وهي قيمة متوسطة طردية تؤكد العلاقة بين نظام المحاسبة و المحاسب فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 5 %و 1 %لان قيمة sig 0. 001=وهي اقل بكثير من 05.0 و 01.0 إما قيمة معامل الارتباط بين مدى أهمية التوافق والدور الذي يقوم به المحاسب في هذه الأخيرة بلغت 7.68 %وهي علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %و 1 %

لان قيمة sig=000.0حيث كانت أقوى العلاقات الم مع تغير التابع وهذا دليل قاطع على أن الدور الذي يقوم به المحاسب مهم في جدا للمعايير الدولية .

الفرع الثالث: مناقشة النتائج

بعد التحليل والتفسير واختبار الفرضيات توصلنا لنتائج التالية، وألان نأتي لمناقشتها ومقارنتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

* إجراء إصلاحات جادة وعميقة على النظام المحاسبة المالي

* إنشاء لجنة وطنية تجمع خبراء في الحاسبة مهمتها إبداء الرأي حول مختلف المشاكل وإيجاد حلول لها

تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات و مراكز التكوين

* غياب نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يتميز بالشمولية و المصداقية

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية يمكننا استخلاص ما يلي:

- قدرة النظام الوطني المحاسبي على مواكبة التحولات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي وعليه فهناك اقتناع وإجماع من قبل أصحاب المهنة بضرورة هذه الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي
- هناك إجماع حول صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب والتي طبقها منذ أكثر من ربع قرن، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي
- هناك إجماع على ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

الخاتمة

الخاتمة :

توصلنا من خلال تناولنا لموضوع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق بالمعايير الدولية ، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، وهل إستعدت الموئسسات الاقتصادية الجزائرية جيدا لتطبيق هذا النظام الذي يعتبر ثورة على الثقافات المحاسبية المطبقة قبل صدوره، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أحرى انطلاقا من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

فرضت المتغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية خاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين عدة ضغوط، جعلت الجزائر تقدم على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، مست المحيط الداخلي والخارجية للمؤسسة واتضح جليا قصور المخطط المحاسب الوطني وعدم مسايرته للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر،مما جعلها تباشر جملة من الإصلاحات التي مست نظامها المحاسبي ونتج عنها تبني نظام محاسبي مالي .

يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاجا للتوجه نحو عولمة الممارسات المحاسبية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية كما يمثل قطيعة جذرية مع الثقافات والممارسات المحاسبية المسند للمخطط المحاسبي الوطني، وعليه يتطلب تطبيقه جملة من الإجراءات والإصلاحات التي من شانها أن تضمن الانتقال الجيد والسلس من المخطط إلى النظام وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعني الأول بهذه الإصلاحات .

تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الكثير من التحديات المرتبطة بموضوع التحول للنظام المحاسبي الجديد، منها ما يرتبط بالقانون الجديد والإجراءات المرافقة لتطبيقه نتيجة للتحول العميق الذي مس بشكل مباشر الثقافات والممارسات ما يرتبط بالإمكانيات والوسائل المادية والبشرية التي يجب تسخيرها لضمان تحول مالي، إضافة لضرورة التكوين باعتماد إستراتيجية تكوين طويلة المدى من شانها أن ترسخ معالم الثقافة المحاسبية الجديد.

النتائج :

1 بينت الدراسة المقارنة على التوافق الكبير بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية .

2 توجه البيئة المحاسبية الجزائرية تحديات التطبيق التعديلات المحاسبية الجديدة.

3 إشارة التعديلات المحاسبية الجديد على الإيفاء بشكل مقبول للمتطلبات التوافق الدولي .

4 توصلت دراسة المقارنة إلى تباين عدم جاهزية البنية الجزائرية إلى الإيفاء بمتطلبات التطبيق الإصلاحات المحاسبة الجديدة .

التوصيات :

* ضرورة إعادة النضر في نقاط التباعد بين النظام المحاسبة المالي والمعايير المحاسبة الدولية .

* العمل على خلق بيئة محاسبية و مناح ملائم لتطبيق النظام الجديد.

*القيام بدورات تكوينية للمؤسسات المهنية ومكاتب المحاسبة .

* يجب على المشرع الجزائري أن يجري إصلاحات سريعة على الأنظمة المالية والقانونية.

أفاق البحث

تناولنا من خلال هذا البحث، موضوع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع بمعايير المحاسبة الدولية، باعتباره الهدف المنشود من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ، كما حاولنا تسليط الضوء على الجهود المبذولة للانتقال السلس من مخطط إلى النظام، وعليه لم نتطرق للجوانب التقنية للمعالجة المحاسبة والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي والتي يمكن أن تكون موضوع لدراسات وابحاث أخرى، باعتبار حداثة الموضوع بالإضافة إلى أن هذا النظام يعتبر قطيعة جذرية مع مختلف الممارسات والثقافات المحاسبية التي كانت سائدة قبلة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000.
2. شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،2008.
3. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ،الدار الجامعية مصر،2006.
4. لجنة الصفحات الزرقاء،النظام المحاسبي المالي، متيجة 549 شارع مصطفي جعدي براقي،الجزائر.
5. لعشيشي جمال ،محاسبة المؤسسة و جباية ، وفق النظام المحاسبي المالي ، متيجة للطباعة ،براقي ، الجزائر ، 2011 .
6. محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ،الجزء الأول ،دار التعليم الجامعي ،مصر ، 2014.
7. محمود عبد ربه،المعايير المحاسبة الدولية المصرية ومشكلات التطبيق،مصر جامعة عين الشمس.
8. مدني بلغيث، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000.
9. مصطفي طويل،النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب ،18حي سعيدي احمد ليدو- برج الكيفان –الجزائر،2010.
10. مفيد عبد اللاوي ،النظام المحاسبي المالي الجديد-الإطار التصوري ،مطبعة مزوار ، الوادي ،ط1، 2008.
11. هادي رضا صفار ،مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي ،ج1،دار الثقافة للنشر وتوزيع،ط1، عمان،2004.
12. وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة ، من منشورات العربية المفتوحة في الدينمارك 2007.

13. يوسف محمد جربوع ،سالم عبدا لله حلس ، المحاسبة الدولية مع تطبيق العملي المعايير المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق لنشر و توزيع الطبعة الأولى ،الأردن،2001.

المذكرات:

1. براقي التجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية المحاسبية مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية،أطروحة دكتوراه جامعة سطيف، 2005 .
2. حواس صلاح، التوجيه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007، 2008.
3. رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011.

الملتقيات:

الأستاذ سفيان النقماري والأستاذ رحمة بالهادف، واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي ، الملتقي الوطني حول النظام محاسبي المالي و علاقته مع المعايير الدولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ،كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير يومي 13 – 14 جانفي 2013.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم – (01) رسالة الإستبيان :

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص محاسبة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر حول **النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية**

يهدف هذا الإستبيان إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية، استكمال لمتطلبات إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في تخصص محاسبة،و عليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملء هذه الاستمارة لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحضي بالسرية البالغة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الباحثين: يوسفي يونس ، لجدل صيد جمال عبد الناصر وسعود حكيم.

الملحق رقم – (02) إستمارة الإستبيان :

أولا:أسئلة عامة

ملاحظة : يرجى وضع العلامة (X) في المكان المناسب.

1. **الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **الوظيفة المهنية**

3. **المؤهل الدراسي:**

بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ أخرى أذكرها ☐

4. **سنوات الخبرة المهنية:**

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا :أسئلة حول الموضوع

المحور الأول: مدى الإصلاحات المحاسبية الأخيرة التي مست النظام المحاسبي في الجزائر :

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	هل تعتقد أن الممارسات المحاسبية توافق النظام المحاسبي المالي واستطاعت مواكبة التحولات			
2	هل تري أن الإصلاحات المحاسبية التي تنتج عنها تتبني النظام محاسبي scf			
3	هل أنت مقتنع بهذه الإصلاحات			
4	هل تري أن النصوص القانونية الصادرة لحد ألان كافية لتوضيح كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي			
5	حسب رأيك ماهي إثباتات الإصلاحات المحاسبية الراهنة			

المحور الثاني: مدى تكوين وتاهيل المحاسب لكي يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	هل تعتقد أن المحاسب بخبرته الحالية قادر علي تطبيق هذا النظام			
2	هل تعتقد أن الدولة تفرض تكوين كل محاسب			
3	كيف تقيم أثر تكوين الأكاديمي علي الممارسات المحاسبية لخرجي الجامعات			
4	هل أن مع الضرورة إصلاح النظام وتكوين للمحاسبين يتماشي مع النظام المحاسبي المالي			

المحور الثالث: مختلف الصعوبات التي تواجه المحاسب و تحول دون الانتقال السريع إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	هل تواجه مشاكل في تطبيق النظام المحاسبي المالي			
2	هل تري أن الفترة بين صدور النظام محاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه كافية لتأهيل المؤسسة لكي تستطيع تطبيق النظام			
3	في رأيك هل تري ان المؤسسة الجزائرية استخدمت جيدا تطبيق هذا النظام			
4	هل تري ان صعوبة تطبيق او فهم النظام المحاسبي الجديد راجع الي قلة المكونين علي درجة كافية بالنظام المحاسبي المالي			

الملحق رقم:3

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	8	14,3	14,3	14,3
	ليسانس	32	57,1	57,1	71,4
	ماجستير	6	10,7	10,7	82,1
	أخرى	10	17,9	17,9	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مراجع داخلي	10	17,9	17,9	17,9
	إطار محاسب	18	32,1	32,1	50,0
	إطارات أخرى	28	50,0	50,0	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	24	42,9	42,9	42,9
	من 5 إلى 15سنة	18	32,1	32,1	75,0
	أكثر من 15سنة	14	25,0	25,0	100,0
	Total	56	100,0	100,0	

الملحق رقم:4

يوضح قيمة العلاقة الارتباطية والارتباط الخطي للمتغير المستقل والمتغير التابع وتحليل تباين خط الانحدار

العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Correlations

		totall1	total2	total3
totall1	Pearson Correlation	1	,438**	,687**
	Sig. (2-tailed)		,001	,000
	N	56	56	56
total2	Pearson Correlation	,438**	1	,508**
	Sig. (2-tailed)	,001		,000
	N	56	56	56
total3	Pearson Correlation	,687**	,508**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	56	56	56

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	,695[a]	,483	,464	,33020	,483	24,779	2	53	,000

a. Predictors: (Constant), total3, total2

تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,403	2	2,702	24,779	,000[a]
	Residual	5,779	53	,109		
	Total	11,182	55			

يوضح قيمة معامل تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به وتحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,403	2	2,702	24,779	,000[a]
	Residual	5,779	53	,109		
	Total	11,182	55			

a. Predictors: (Constant), total3, total2

b. Dependent Variable: totall1

يوضح قيمة معامل تضخم التباين وفيمة التباين المسموح به

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	,747	,254		2,941	,005		
	total2	,103	,098	,120	1,049	,299	,742	1,348
	total3	,609	,111	,626	5,463	,000	,742	1,348

a. Dependent Variable: totall1

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدي التوافق بين النظام المحاسبي المالي و المعايير محاسبة الدولية ،ومعرفة أهم التحديات التي تواجهه إثناء التطبيق، ولتحقيق أهداف البحث قمنا باستعراض الأدبيات النظرية التي تناولت المفاهيم الأساسية لتوافق بين النظام المحاسبي المالي و المعايير محاسبة الدولية و فيما يخص الجانب التطبيقي وللوقوف علي الواقع الجزائري قمنا بتصميمه و توزيعه علي عينة من المؤسسات المتواجدة في ولاية الوادي.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن النظام المحاسبي المالي توافق إلي حد كبير مع المعايير المحاسبة الدولية.
2. يواجه النظام المحاسبي المالي الجديد تحديات تتعلق بشروط و مستلزمات التطبيق الجيد له.

و توصي الدراسة بوجود ضرورة العمل علي خلق بيئة محاسبية تساعد علي تطبيق النظام الجديد،بإجراء إصلاحات سريعة للأنظمة القانونية،المالية،التكوينية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي و المعايير محاسبة الدولية

Résumé:

Le but de cette étude est de mettre en évidence la compatibilité entre le système comptable et les normes comptables et de connaître les défis les plus importants rencontrés lors de la mise en œuvre. Appliquée à la réalité algérienne, nous l'avons conçue et diffusée auprès d'un échantillon d'institutions situées dans l'état de la vallée.

L'étude a atteint un certain nombre de résultats dont les plus importants sont:

1. Le système de comptabilité financière est largement conforme aux normes comptables internationales.
2. Le nouveau système de comptabilité financière fait face à des défis liés aux exigences et aux exigences pour sa bonne application.

L'étude recommande de créer un environnement comptable pour aider à mettre en œuvre le nouveau système en réformant rapidement les systèmes juridiques, financiers et réglementaires.

Mots-clés: **Système de comptabilité financière et normes comptables internationales**.